التواجد الصيني في إفريقيا بين بروباغندا الرخاء المشترك ومساعي الهيمنة

The Chinese Presence in Africa between Propaganda of Mutual Prosperity and Hegemonic Efforts

قصعة حورية [1] ، جداي سليم [2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، gassaa.houria@univ-guelma.dz

[2] مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة، salim.djeddai@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/17 تاريخ القبول: 2025/03/22 تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التركيز على المساعي الصينية لتعزيز جاذبيتها العالمية، من خلال تغيير توجهاتها الخارجية في إطار ثنائية بروباغندا الرخاء المشترك، ومساعي الهيمنة على القارة الإفريقية، وفقا لما تفرضه سياسة الدوائر الإستراتيجية ولعبة المصالح والهيمنة على مناطق النفوذ.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول في النهج الخارجي الصيني، يحمل مضامين متباينة بين السعي لتكريس الهيمنة في إطار سياسة الانتشار والتوسع من خلال ما يعرف بفخ الديون، وبين السعي لتحقيق الرخاء المشترك للدول الإفريقية من خلال تكريس استقلال اقتصاديات هذه الدول من التبعية الغربية، ومواجهة رهانات هيمنة الدولار والإمبريالية الأمريكية، ووقف تدفق رأس المال خارج إفريقيا، هذا على المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن تجربة ربط الأفكار الجديدة للعلوم والتكنولوجيا بمسار محلي لإعادة الإعمار يمكن أن تشكل عاملا مهما لتحقيق التطور الإفريقي، وهذا مرهون بقدرة الدول الإفريقية على الاستثمار في ذلك، ومواجهة التحديات المطروحة.

كلمات مفتاحية: البروباغندا؛ الرخاء المشترك؛ سياسات الهيمنة؛ الصين؛ إفريقيا.

Abstract:

The study aims to highlight China's efforts to enhance its global appeal by shifting its foreign policy, promoting the propaganda of common prosperity and pursuing dominance over Africa, in line with strategic circles and the competition for influence.

The study concludes that the shift in China's foreign approach reflects a mix of intentions: seeking dominance through the "debt trap" strategy on one hand, and promoting the economic independence of African countries from Western dependency and confronting the dominance of the dollar on the other. In the long term, linking science and technology with local reconstruction efforts could drive African development, provided African countries can invest in this and face the imposed challenges.

Keywords: Propaganda; Shared Prosperity; Hegemony Policies; China; Africa.

المؤلف المرسل: حورية قصعة، gassaa.houria@univ-guelma.dz

مقدمة:

في ظل التحولات، الاضطرابات والتغيرات التي يشهدها العالم، والآخذة في التكشف بوتيرة أسرع، وبهدف معالجة العجز في التنمية والتغلب على التحديات الأمنية وتعزيز مسار التعاون المتبادل بين الحضارات، طرحت الصين مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، والدعوة إلى السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة، والدعوة إلى بناء مجتمع ذو مستقبل مشترك للبشرية، وقد حظيت هذه المقترحات بدعم واسع النطاق من الدول الإفريقية، ولتجسيدها سعى الطرفان لبذل جهود مشتركة لتعزيز مساعي التعاون المربح للجانبين والتعايش المتناغم والرخاء المشترك للحضارات، إلا أن المؤشرات الناتجة عن التغلغل الصيني في الدائرة الإفريقية قد دفع العديد من المختصين لتوصيفه بالاستعمار الجديد والمسار التحديثي في النهج الصيني بحثا عن الهيمنة، ووفقا لهذا الطرح تتمحور إشكالية الدراسة حول التحولات في مضامين النهج الخارجي الصيني تجاه دول القارة الإفريقية، إذ يتعين استكشاف ما إذا كانت هذه التحولات تعكس رغبة حقيقية في تحقيق الرخاء المشترك بين الصين والدول الإفريقية، أم أنها لا تخرج عن كونها مسعى استراتيجي للهيمنة والنفوذ؟

اعتمادا على هذه الإشكالية فإنه سيجري الاستناد إلى فرضية مركزية فحواها ما يلي:

كلما تغلبت كفة المصالح على كفة القيم في رسم العلاقات الصينية الإفريقية كلما تزايدت مؤشرات السعي للهيمنة الصينية على القارة السمراء.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ رصد مسار التحول في النهج الخارجي الصيني؛

- ✓ التطرق إلى مظاهر تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا؛
- ✓ دراسة الدوافع الكامنة وراء التغلغل الصيني في إفريقيا.

بالنسبة للمنهجية المتبعة ضمن هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل رصد المسار التحولي للنهج الخارجي الصيني وكيفية تحوله من السياسة الانعزالية إلى الانخراط الفاعل على الساحة الدولية، مع التركيز على تطور الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا، كما تم الاعتماد على المنهج النفعي- الواقعي في تتبع دوافع الصين ورصد سياساتها في إطار لعبة المصالح الاقتصادية والسياسية واستراتيجياتها التوسعية في إفريقيا.

أما عن أدوات البحث الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة فتتمثل في **أدوات التحليل الإحصائي** بغرض تحليل استثمارات الصين في الدول الإفريقية من خلال الاعتماد على أرقام وإحصائيات المبادلات التجارية البينية والاستثمارات.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور بحيث تضمن المحور الأول التركيز على سياقات التحول في النهج الخارجي الصيني، في حين تم التركيز في المحور الثاني على مظاهر التغلغل وتزايد النفوذ الصيني في إفريقيا، في حين تطرق المحور الثالث والأخير للدوافع الصينية للتواجد في إفريقيا بين تجسيد رؤية الرخاء المشترك ومساعي الهيمنة.

أولا: سياقات التحول في النهج الخارجي الصيني:

قبل مرحلة التحول في النهج الخارجي الصيني كانت الصين مجرد لاعب خلفي في النظام القانوني الاقتصادي الدولي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى قدراتها العلمية والتكنولوجية المحدودة، التطور التكنولوجي، والأداء الاقتصادي الضعيف، والافتقار إلى الخصائص الأخرى التي يجب أن تتمتع بها الفواعل الدولية، إلا أن المتتبع للتحولات في مضامين التوجهات الخارجية الصينية يلاحظ أنها قد ساهمت في صعود الصين السريع كقوة عالمية، وتظهر هذه الاتجاهات مستوى غير مسبوق من الثقة والحزم والمهارة في تعزيز نفوذ الصين في جميع أنحاء العالم.

ويشكل هذا تحولاً جذرياً في النهج الخارجي الصيني التي حددها "**دنج شياو بينج" "Deng Xiaoping"** في تعاليمه التي تقول: "لا تأخذ زمام المبادرة أبداً، وانتظر حتى يحين وقتنا"، وكما لاحظ "**شي ينهونغ" "Xi Yinhong"** (خبير بارز في العلاقات الدولية في الصين) أن النخب الصينية والشعب الصيني يرون الآن حاجة ملحة لسياسة خارجية استباقية ومتطلعة إلى الخارج، وهو ما بدأت مؤشراته تبرز،

فلقد أبدت الصين اهتماما كبيرا بالعديد من بؤر التوتر في العالم، فكان لها دور فعال في المحادثات السداسية بشأن القضية النووية لكوريا الشمالية، كما لعبت أدواراً رئيسية في القضايا المتعلقة بإيران، وبورما، وكوريا الشمالية، والسودان.

ولعل الدليل الأكثر دراماتيكية على إصرار الصين الدبلوماسي هو الاجتماعات الثلاثة المتعددة الأطراف التي استضافتها في عام 2006، والتي شارك فيها زعماء من أكثر من ستين دولة[1]، كالاجتماع السنوي السادس لمنظمة شنغهاي للتعاون في جوان؛ وقمة الصين والآسيان التذكارية في أكتوبر؛ ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي في نوفمبر، وفي هذه الحالات استخدمت الصين ما يسمى بـ"دبلوماسية المنتدى" لإشراك مجموعة كبيرة من الدول، كما شكل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 كخطوة مهمة نحو انخراطها في منظمة العمل الدولية[2].

هذه العوامل أتاحت للصين الفرصة للمساهمة في صياغة معايير التجارة المتعددة الأطراف، بحيث كانت الممارسات الصينية بعد الانضمام مباشرة تتضمن التكيف الانتقائي للقواعد الخارجية؛ أي استقبال واستيعاب الأفكار الأجنبية في الظروف المحلية.

فمنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، تبنت الصين نهجا استباقيا تجاه التعددية؛ فمن الناحية العملية تخلصت بكين من 7000 خط تعريفي وحصص وحواجز تجارية أخرى، ويشكل هذا في الواقع نقلة نوعية في نهج الصين في السنوات الأخيرة والتي كانت تتبنى نظام حمائي؛ فمن أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال وافقت الصين على قواعد وإجراءات منظمة التجارة العالمية التي تم صياغتها حتى دون مشاركة الصين، فقبل الانضمام إلى هاته الأخيرة، كان لدى الصين قواعد تجارية مختلفة ترتكز إلى حد كبير على النهج الثنائي والإقليمي، في المقابل ولتعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، لعبت الصين أيضًا دورًا رئيسيًا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون وتوسعيها وإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التنمية الجديد[3].

وبالتالي يظهر النشاط الصيني الأحدث تحولًا من التكيف الانتقائي والتفاعلي للقواعد الخارجية، نحو نهج استباقي بشكل متزايد في إعادة تشكيل مؤسسات وقواعد مختارة في الاقتصاد الدولي، حيث تنطوي إعادة التشكيل الانتقائية على مشاركة الصين الخارجية في الإدارة الاقتصادية الدولية، على النقيض من التنفيذ المحلي لقواعد منظمة التجارة العالمية في ظل التكيف الانتقائي، وتمثل مبادرة الحزام والطريق التي

تقودها الصين – والتي تشمل أيضا البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية[4]، نقطة تحول في النهج الخارجي الصيني.

عموما الملاحظ أن هناك سمات بارزة تميز النهج الخارجي الصيني الجديد والتي ساهمت في صعود الصين كقوة عالمية، وتنحصر في السعي إلى إقامة شراكة كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقة ثنائية جديدة؛ والميل المتزايد نحو التوازن الناعم في علاقات القوى العظمى، والذي يتمثل في تعميق الشراكة الإستراتيجية مع روسيا؛ والجهود الرامية إلى إعادة تشكيل أنظمة مناطق متعددة من العالم، بما في ذلك تلك التي تقع خارج السياق الجغرافي الطبيعي للصين في شرق آسيا، كإفريقيا وآسيا الوسطى؛ وإستراتيجية الأمن الاقتصادي العالمي التي ساهمت في حضور الصين وتأثيرها الدبلوماسي في جميع أنحاء العالم؛ وأخيرا السعي إلى استخدام القوة الناعمة، وهي مزيج من الدبلوماسية الاقتصادية والنداءات الثقافية والإيديولوجية، لتعزيز نفوذ الصين العالمي والإقليمي[5].

ثانيا: مظاهر التغلغل وتزايد النفوذ الصيني في إفريقيا:

أصبحت الصين لاعبا متزايد الأهمية في السياسة والتنمية الاقتصادية والأمن في إفريقيا، تاريخيا أعطت الصين الأولوية للعلاقات الدبلوماسية القوية والعلاقات السياسية مع الدول الإفريقية ذات الطموح الأيديولوجي الذي يرتكز على التضامن بين دول العالم الثالث، ومع ذلك منذ عام 2001 تبنت الصين نهجا مغايرا تجاه القارة السمراء يمتد إلى الدائرة الاقتصادية، مع التركيز على الموارد الطبيعية الغنية في إفريقيا لتغذية النمو الاقتصادي المحلي في الصين.

أدى ظهور الصين كقوة في إفريقيا إلى تعقيد الصراع بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول من يسيطر على إفريقيا، ويمكن وصف العلاقات الجديدة بين الدول الإفريقية والصين بكلمات **غرامشي "Gramsci"** على النحو التالي: "القديم يموت ولكن الجديد لم يولد بعد"، وهو ما تبرز مؤشراته بشكل جلي عند تتبع السياقات التاريخية للعلاقات بين الطرفين ، إذ يظهر لنا أن العلاقات الصينية مع دول القارة الإفريقية تتألف من عمليات اقتصادية وعمليات حفظ السلام والأنشطة التجارية، ومع ذلك فإن ما يبدو أنه نهج محايد إلى حد ما تجاه القارة قد اتخذ طريقًا آخر.

1. مظاهر النفوذ العسكري الصيني في إفريقيا:

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 66 دولة مصدرة للأسلحة الرئيسية في السنوات 2019 – 2023، وقد بلغت حصة أكبر 25 موردا 98% من إجمالي حجم الصادرات، في حين

بلغت حصة الموردين الخمسة الأكبر – بما في ذلك الصين التي تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة، فرنسا وروسيا– 75%[6]، ويوضح الجدول التالي المكانة التي تحتلها الصين في السوق العالمية لتجارة الأسلحة.

الجدول 1: يوضح قائمة الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة

المصدر	نسبة الصادرات(%)
الولايات المتحدة	42.0
فرنسا	11.0
روسيا	11.0
الصين	5.8
ألمانيا	5.6
إيطاليا	4.3
المملكة المتحدة	3.7
إسبانيا	2.7
الكيان الإسرائيلي	2.4
كوريا الجنوبية	2.0

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2024، ص. 11

إذ يوضح الجدول التالي أن الصين تعد واحدة من الدول التي شهدت نموًا كبيرًا في صناعة الأسلحة، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا بنسبة تقدر ب 5.8% من صادرات الأسلحة العالمية، وهذا راجع للمساعي الصينية لتعزيز تكنولوجيا الأسلحة الصينية وتوسيع أسواقها لتشمل العديد من الدول النامية، فضلا عن توسيع نطاق تأثيرها في السوق العالمية بشكل متزايد، مع التركيز على الأسواق النامية بشكل خاص.

وبالتالي فهذه الإحصائيات تعد مؤشر عن تنامي الدور الصيني كلاعب محوري في صناعة الأسلحة العالمية، وهذا بدوره يعكس اتساع نطاق تأثيرها في هذا القطاع الحيوي على المستوى العالمي، مما يساهم في رصد مضامين استراتيجياتها الاقتصادية والسياسية لتعزيز وجودها العسكري وتوسيع نفوذها الدولي.

فضلاً عن ذلك تم تسجيل تزايد في قائمة الدول التي تصدر إليها الصين الأسلحة الآن، والذي يبلغ 53 دولة، ووفقاً لذات المصدر فإن أكبر خمس مستوردين للأسلحة هي نيجيريا وأنجولا والسودان والكاميرون وتركيا، كما تشير البيانات إلى أن هناك زيادة في واردات الأسلحة من الصين خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019[7]، وعليه فهذه البيانات تبرز تنامي الدور الصيني في تجارة الأسلحة، وهو ما يعكس تأثيرها المتنامي في السياسة الإقليمية والدولية، خاصة في إفريقيا.

أما فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فقد عززت الصين وجودها العسكري في القارة مع الإعلان عن أول قاعدة عسكرية رسمية في جيبوتي، ويبدو أن سبب الوجود العسكري يعود إلى الإجراءات الأمنية، حيث أعلنت الصين عن مساعيها لحماية الأصول الوطنية وكذلك الحصول على نفوذ جيوسياسي أكبر، ضف إلى ذلك فقد أجرى الجيش الصيني أنشطة عسكرية كالتدريبات المشتركة في جميع أنحاء المنطقة، بينما كان نشطًا بشكل خاص في البلدان التي تعد موطنًا للبنية التحتية في إطار مشاريع الحزام والطريق، ووفقا للمعهد الهولندي للعلاقات الدولية، فإن استراتيجية الصين تتمثل في تعزيز الدفاعات الجوية والبرية، خاصة بعد تشييد القاعدة العسكرية الجديدة في جيبوتي، إضافة إلى تزايد التدخلات العسكرية الصينية في قضايا القارة الإفريقية كالمشاركة في الحرب السودانية عبر تزويد حكومة الجيش السوداني بالطائرات ومجموعة متنوعة من الأسلحة[8].

هذا التوسع في الأنشطة العسكرية على غرار تزويد حكومة الجيش السوداني بالطائرات والأسلحة، يعكس انخراطًا أكبر للصين في القضايا الإقليمية الإفريقية، تجسيدا لمساعيها الرامية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية على المدى الطويل، من خلال العمل على دمج الأمن العسكري مع توسيع المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية، والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز مكانتها كقوة عالمية ذات نفوذ كبير في القارة الإفريقية.

ووفقًا لـ "**وينجرين**" "**Wingren**" تتطلع الصين إلى تحسين علاقاتها الدفاعية في القارة، كما تخطط لزيادة التعاون مع جنوب إفريقيا بشأن اهتمام خاص بتكنولوجيا الدفاع، وبعد زيارة وفد لجنوب إفريقيا من المقرر إجراء تدريب متبادل للأفراد والتبادل بين الصناعات الدفاعية وأبحاث صناعة الدفاع

المشتركة، فضلا عن ذلك أبدت اهتمامها بالعمليات المشتركة الأخرى خلال هذه العملية التي تدور حول التبادل الأكاديمي والبحثي ومختبرات الأبحاث والمشاريع المشتركة، وأخيرًا نقل التكنولوجيا، وهنا أشار "**هولسلاج**" "**Hollislag**" إلى أن تحقيق الصين الآن لمرحلة من التنمية الاقتصادية في القارة، سينتج عنه زيادة في مستوى عدم الثقة وعدم اليقين، ونتيجة لذلك سيضطر جيش التحرير الشعبي إلى الاستقرار في القارة بأعداد أكبر، وهو ما تتضح معالمه من خلال القاعدة العسكرية الجديدة في جيبوتي وخطط تعزيز الترسيخ في قطاع الدفاع والأمن[9].

من منظور تحليلي، يمكن القول أن المساعي الصينية لتحقيق طموحاتها في توسيع نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية الكبرى، وهو ما يتجسد من خلال الاهتمام بتكنولوجيا الدفاع والتعاون الأكاديمي والبحثي بغرض تعزيز البنية التحتية الدفاعية على مستوى عالٍ، وهو ما دفع "**هولسلاج**" "**Hollislag**" إلى التأكيد على أن هذا التوسع من شأنه أن يعزز الشكوك حول نوايا الصين، مما قد يؤدي بدوره إلى تنامي التوترات مع القوى الكبرى الأخرى في المنطقة.

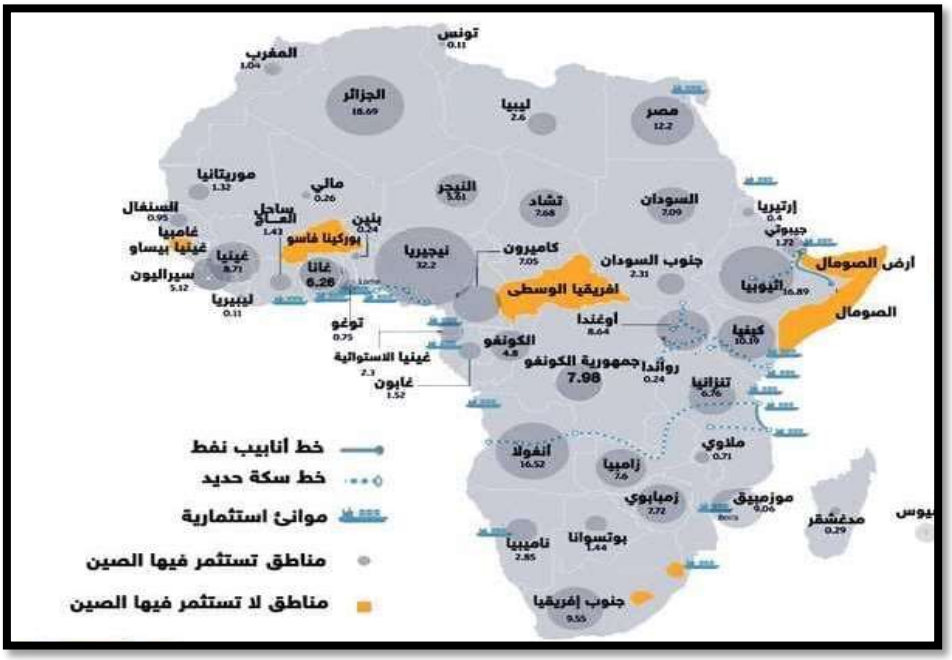
وفي ذات السياق، يمكن النظر إلى الوجود العسكري الصيني في جيبوتي على أنه مسعى نحو تعزيز الاستقرار العسكري والحفاظ على نفوذ الصين في منطقة حيوية، وعليه فإن مضامين السياسات الصينية للترويج لقوتها الناعمة مع العمل على تحقيق تطورات في الشأن العسكري قد يثير القلق على المدى الطويل.

2. مظاهر النفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا:

بالنظر للسياقات التاريخية للشراكة الصينية مع الدول الإفريقية تمكنت الصين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من إبرام صفقات سياسية وعسكرية وتجارية مع العديد من الدول كدول مجموعة الآسيان، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول والمراقبين في منظمة شنغهاي للتعاون، لتختتم دائرة هذه الشراكات بشراكة استراتيجية مع إفريقيا في نوفمبر 2006، حيث عقدت مؤتمرًا في بكين، والتي تم توصيفها على أنها قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي (فوكاك)، لتسليط الضوء على الشراكة الإستراتيجية التي تسعى جاهدة لتطويرها مع عدد كبير من الدول الإفريقية، وحضر المؤتمر جميع الدول الإفريقية باستثناء خمس دول، مما يشير إلى العدد الكبير من الدول التي تدعم سياسة الصين في عزل تايوان والتمسك بموقف الصين الواحدة الذي يشكل حجر الزاوية في استراتيجية الصين وخطتها لعلاقاتها

مع الدول الإفريقية، وقد أعلنت قمة فوكاك عن نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا، ومن بين الأمور الأساسية لهذه الشراكة الجديدة، كما يروج لذلك الصينيون، أنها مبنية على مبدأ المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين[10]، وتبرز الخريطة التالية حجم استثمارات الصينية مع دول القارة الإفريقية، والذي يعكس مدى التغلغل الصيني في القارة خاصة في شرق القارة وغربها حيث تظهر الخريطة زيادة الاستثمارات الصينية في الموانيء الإفريقية، فضلا عن طرق وشبكات السكك الجديدية، مما يعكس في المساعي الصينية لتحسين التجارة وزيادة الحركية الاقتصادية لزيادة نفوذها في المنطقة.

الشكل 1: خريطة توضح استثمارات الصين في إفريقيا (مليار)



المصدر: مُحَمَّد عثمان، 27 جويلية 2019

فضلا عن ذلك ستعمل الصين على تعزيز التعاون في التجارة والاستثمارات، وكذلك في مجال الاتصالات المتعلقة بالسياسات وتبادل المعلومات وبناء القدرات، من خلال مبادرة الحزام والطريق، ستستثمر الصين في البنية التحتية في القارة، والتي من المتوقع أن تولد المزيد من الموارد والوسائل.

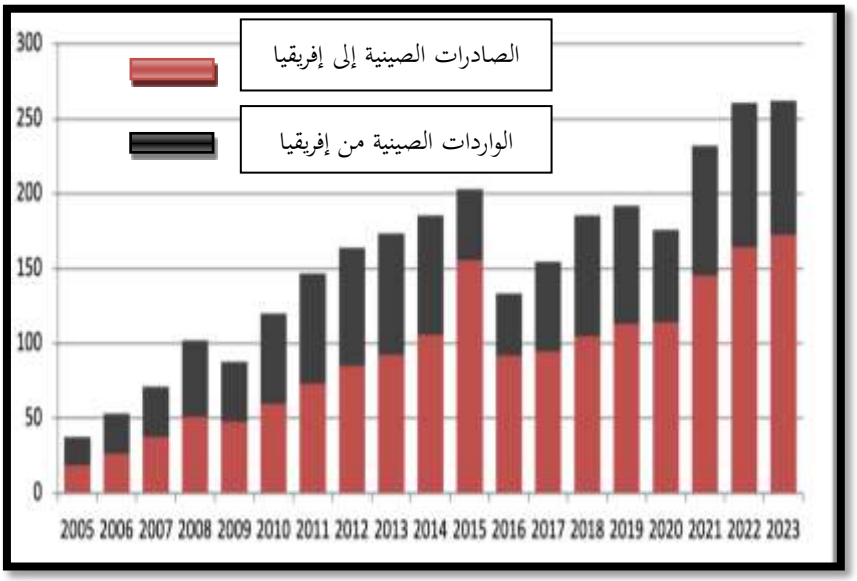
بناءً على العديد من المؤشرات فقد انتقلت الصين من كونها مستثمر صغير نسبياً في قارة إفريقيا، إلى أكبر شريك اقتصادي لدول القارة السمراء، ومنذ مطلع الألفية الجديدة ظلت التجارة بين الدول الإفريقية والصين تنمو بنسبة 20% تقريبًا سنويًا، كما نما الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أسرع، بمعدل

نمو سنوي مذهل بلغ 40%، وتعد الصين أيضًا مصدرًا هاما وسريع النمو للمساعدات وأكبر مصدر لتمويل البناء، وقد دعمت هذه المساهمات العديد من مشاريع البنية التحتية الهامة في إفريقيا[11].

فقد حققت التجارة الثنائية بين الصين ودول القارة الإفريقية مستويات قياسية تجاوزت قيمتها 250 بليون دولار، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022، في حين بلغت قيمتها 282.1 مليار دولار في عام 2023، بزيادة تقدر بحوالي 11% مقارنة بعام 2021، وذلك وفقا لوزارة التجارة الصينية، مما يجعل بكين تظل أكبر شريك تجاري لإفريقيا لمدة 15 عاماً على التوالي[12]، ووفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفعت التجارة بين الصين والدول الإفريقية إلى 167 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024، إذ بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى دول القارة خلال تلك الفترة 97 مليار دولار حسب ما أورده موقع أفريكا ريبورت "Africa Report"، بينما سجل المصدرون الأفارقة مبيعات بقيمة 69 مليار دولار[13].

وسنحاول من خلال الشكل رقم 01 و02 توضيح تطور حجم المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) بين الصين والدول الإفريقية، فضلا عن النمو المستمر في التجارة الثنائية بين الصين ودول القارة الإفريقية 2005-2024، ومن خلال هذه البيانات، يمكن أن نلاحظ التنامي الديناميكي للجوانب التجارية والاستراتيجية في العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، إذ يمكن لهذه الزيادة المستمرة في المبادلات التجارية أن تؤذي إلى تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للصين في المنطقة على المدى الطويل.

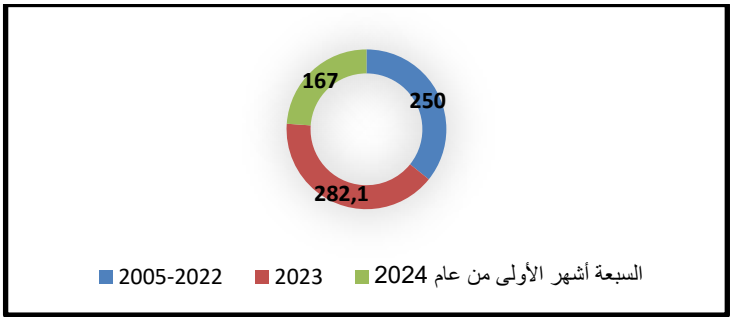
الشكل 2: تطور حجم التجارة (الصادرات والواردات) بين الصين والدول الإفريقية من 2005–2023 (بليون دولار)



المصدر:

UN Comtrade, Sept 2024

الشكل 3: النمو المستمر في التجارة الثنائية بين الصين ودول القارة الإفريقية 2005–2024 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لبيانات من:

وجدي بن مسعود، 23 أوت 2024، وفايزة سعيد كاب، 02 سبتمبر 2024.

3. مظاهر النفوذ الثقافي الصيني في إفريقيا:

في المجال الثقافي عملت الصين على الاستثمار في أزمة تزايد الانتقادات الموجهة لسياسات القوى الغربية تجاه الدول الإفريقية، والتي تم توصيفها على أنها قائمة على النهب والاستغلال، وبالتالي تصاعد المطالب للتعاون مع شريك اقتصادي وسياسي يحترم خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية، وهو ما دفع الصين لتوظيف آلياتها الثقافية للدخول الناعم واختراق القارة الإفريقية، حيث عملت على تسليط الضوء على العوامل المشتركة بينها وبين الدول الإفريقية من خلال التركيز على الجوانب الثقافية، ومحاولة إبراز أوجه التشابه في المعاناة والتاريخ الاستعماري المشترك، فضلا عن تقديم نموذجها الصيني القائم على مبادئ أخلاقية وفلسفية لا خلاف عليها، مما ساعدها على التقرب من الشعوب الإفريقية، علاوة على ذلك، أظهرت الصين احترامها للهوية الثقافية الإفريقية المتباينة، حيث تعاملت مع جميع الدول الإفريقية، الكبيرة منها والصغيرة، على عكس القوى الغربية التي كانت تفضل التعامل مع الدول الرائدة في كل منطقة جغرافية[14]، وبالتالي فهذا النهج يعكس قدرة الصين على التكيف مع الظروف المحلية وفهم احتياجات الدول الإفريقية، وبالتالي يساهم في تعزيز صورتها لدى الشعوب الإفريقية كدولة نامية قادرة على فهم التحديات التي تواجهها دول المنطقة، مما يعزز من مصداقيتها كشريك، فضلا عن ذلك فاحترام الصين للهوية الثقافية الإفريقية المتعددة والمتباينة، وتعاملها مع جميع الدول الإفريقية، يعكس نهجًا شاملًا ومراعيًا للاختلافات، وهو ما يميزها عن القوى الغربية التي غالبًا ما تفضل التعامل مع الدول الرائدة، مما قد يُعتبر تهميشا للدول الأخرى.

وفي ذات السياق، فقد أكدت الصين على احترامها لعادات وتقاليد الدول الإفريقية، من خلال إقامة معارض ثقافية في الصين لتعريف الجمهور بالثقافات الإفريقية، فضلا عن افتتاح العديد من معاهد تعليم اللغة الصينية في الدول الإفريقية، وتعزيز مستوى التبادل العلمي والبعثات التعليمية بين الجانبين، والتركيز على الدبلوماسية الثقافية، مؤكدة على احترام الهوية الثقافية للدول الإفريقية، وتقديم الدعم لهاته الأخيرة في المحافل الدولية[15]، فقد عملت الصين على توسيع ونشر مراكزها اللغوية والثقافية – المعروفة باسم معاهد كونفوشيوس – من حيث العدد والقدرة الاستيعابية في إفريقيا، في خطوة يبدو أنها تُسخّر دبلوماسية اللغة لخدمة أجنداتها الجيوسياسية والاقتصادية الأوسع، ويأتي هذا في وقتٍ أُغلقت فيه أو قُيّدت العديد من هذه المراكز الممولة من بكين، والمتمركزة في حرم جامعات غربية، وسط مخاوف من

التدخل الأجنبي في الجامعات، ووفقًا لمقال نُشر عام 2022 بعنوان "وراء حمى الثقافة الصينية المتصاعدة في إفريقيا"، أُنشئ 61 معهدًا كونفوشيوسيا في 46 دولة فريقية، وقد أُنشئ أول معهد عام 2005 في نيروبي، كينيا، لتنتشر هذه المعاهد في العديد من دول المنطقة على غرار جنوب إفريقيا تحتل المرتبة الأولة من حيث عدد هذه المعاهد (ستة معاهد) مقارنةً بأي دولة أخرى في إفريقيا[16].

فضلا عن ذلك تم إنشاء أول معهد كونفوشيوس في جيبوتي في المدرسة الثانوية الصناعية والتجارية في جيبوتي، وذلك بالتعاون بين جامعة سيتشوان الصينية للتعليم العادي وإدارة التعليم الوطني والتدريب المهني في جيبوتي، يأتي هذا بعد فترة وجيزة من إعلان صدر عام 2023 عن قيام شركة صينية ببناء ميناء فضائي بقيمة مليار دولار أمريكي على أراضي هذه الدولة الصغيرة الواقعة في شرق إفريقيا، وهو أحد المشاريع الصينية العديدة التي تركز بشكل رئيسي على تحسين البنية التحتية، وفي تطور آخر حول هذه المراكز، فإن معهد كونفوشيوس في زيمبابوي، الذي اختير كأفضل معهد في القارة عام 2013، وكان أول من ضم محاضرين محليين حاصلين على تدريب رسمي لتدريس اللغة الصينية[17].

أما في شمال إفريقيا فيمثل انتشار المراكز الثقافية الصينية عاملا محوريا في تعزيز مسار التبادلات الثقافية على مستوى الأفراد، فقد تم افتتاح أول المعاهد الكونفوشيوسية في المنطقة في تونس في نوفمبر 2018، بينما تم تدشين ثاني هذه المراكز الثقافية الصينية في الرباط في ديسمبر من نفس العام، فضلا عن ذلك تتوفر مصر على معهدين من المعاهد الكونفوشيوسية الصينية، أحدهما في جامعة القاهرة والآخر في جامعة قناة السويس، بالإضافة إلى مركز ثقافي صيني، بحيث تقدم هذه المراكز دروسًا في اللغة والثقافة الصينية، إلى جانب تنظيم مهرجانات ثقافية، وبشكل عام، تشير الأعداد المتزايدة من المقيمين والسياح الصينيين، بالإضافة إلى المراكز الثقافية الصينية في شمال إفريقيا، إلى فعالية مبادرة القوة الناعمة التي أطلقتها الصين في المنطقة، مما يدل على تغلغلها في المنطقة[18]، وهو ما يبرز من خلال توجه 16 دولة إفريقية لإدراج اللغة الصينية ضمن أنظمتها التعليمية الوطنية، كما أنشأت حوالي 30 جامعة متخصصة في اللغة الصينية[19].

ثالثا: الدوافع الصينية للتواجد في إفريقيا بين تجسيد رؤية الرخاء المشترك ومساعي الهيمنة:

تباينت المؤشرات المتحكمة في الدوافع الصينية الموجهة لنهجها تجاه دول القارة الإفريقية، بين معلنة بغرض تجسيد رؤية الرخاء المشترك وضمنية بحثا عن الهيمنة، وهو ما دفع العديد من الباحثين والخبراء لتوصيف النهج الصيني بالوجه الجديد للإمبريالية الجديدة.

1. التواجد الصيني في إفريقيا ومساعي الرخاء المشترك:

وتتضمن العلاقات الصينية الإفريقية مساعي توطيد الاستقلال الإفريقي وتحدي هيمنة الدولار والإمبريالية الأمريكية، كما أن أحد أهم المؤشرات عن الأدوار التي ستلعبها الصين، على المدى القصير، تتلخص في كسر الانقسام بين القطاعين المالي والإنتاجي للاقتصاد، ووقف تدفق رأس المال إلى الخارج من إفريقيا، أما على المدى الطويل، فإن تجربة ربط الأفكار الجديدة للعلوم والتكنولوجيا بمسار محلي لإعادة الإعمار يمكن أن تشكل عاملا مهما لإفريقيا، فضلا عن ذلك فعادة ما تكون العلاقات بين الدول انتهازية، ولهذا السبب فإن روابط المجتمع المدني العابرة للحدود الوطنية بين الشعب الصيني وباقي شعوب إفريقيا ستكون أكثر أهمية من العلاقات بين القادة.

ونظراً لتقدم مكانة الصين على الساحة العالمية – وخاصة أدائها الاقتصادي الديناميكي – أصبحت تؤدي أدوارا أعظم في الاقتصاد العالمي، فعلى سبيل المثال أصبحت الصين دولة مانحة، ففي جانفي 2006 أصدرت سياستها تجاه إفريقيا التي أطلق عليها اسم "سياسة الصين تجاه إفريقيا"، وتهدف السياسة الصينية الإفريقية إلى المضي قدما بالتقليد الطويل للصداقة الصينية الإفريقية، والذي يتضمن تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية، وفي هذا الإطار تعهدت الصين بإقامة وتطوير نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية مع دول القارة تتسم بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المربح للجانبين والتبادل الثقافي، وفي الجزء الرابع من وثيقة السياسة أوضحت الصين استراتيجيتها للشراكة مع إفريقيا في المجال السياسي؛ الاقتصادي، التعليم والعلوم والثقافة والصحة والمجال الاجتماعي؛ ومجال السلام والأمن[20].

كما أكدت الصين على مساعيها لتحقيق تقدم أكثر وضوحًا وموضوعية في التنمية الشاملة للأفراد والرخاء المشترك للجميع، وهو ما تضمنه خطاب الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في الجلسة الافتراضية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2022، حيث أكد أن الرخاء المشترك لا يقصد به

المساواة، وإنما تعظيم المكاسب، ثم تقسيمها بشكل صحيح من خلال ترتيبات مؤسسية معقولة، بما يضمن حصول الجميع على حصة عادلة من التنمية، ومكاسب التنمية ستعود بالنفع على جميع الأفراد بطريقة جوهرية ومنصفة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ نتائج المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يعمل على تعميقه وترسيخ بناء مجتمع أفرو-صيني بمستقبل مشترك في العصر الجديد، وتجسد التعاون بين الطرفين في بناء أكثر من 10.000 كيلومتر من السكك الحديدية، وما يقرب من 100.000 كيلومتر من الطرق السريعة، وحوالي 1000 كيلومتر من الجسور و100 ميناء، إضافة إلى عدد كبير من المستشفيات والمدارس[21].

ومع ذلك واجهت الصين اتهامات متزايدة بشأن نواياها في إفريقيا ضمن ما تم توصيفه بالاستعمار الجديد واستكشاف الموارد، حيث تم التركيز بشكل خاص على المصالح الصينية في تأمين الوصول إلى الموارد والتجارة والتحالفات والقواعد العسكرية، مما أدى إلى تزايد المناهضة لتزايد النفوذ الصيني في المنطقة، إلا أن الصين قد أكدت على التزامها بعدم احتكار الأراضي والقدرة على الوصول إلى فرص النمو الاقتصادي على الإطلاق، وبالتزامها بالتحديث كوسيلة لتأمين الرخاء المشترك للوصول إلى التنمية[22].

فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، بنسبة ما يقرب من 16٪ من إجمالي واردات إفريقيا من الصناعات التحويلية من الصين في عام 2018، كما بلغ التبادل التجاري بين الطرفين أكثر من 282 مليار دولار في عام 2022، وهو تحول في قارة كانت تعتمد بشكل كبير على أوروبا، نتج عن ذلك إنشاء 25 منطقة للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين في 16 دولة إفريقية، وقد اجتذبت هذه المناطق المسجلة لدى وزارة التجارة الصينية 623 شركة باستثمارات إجمالية قدرها 7.35 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2020، وقد عززت هذه المناطق التعاونية التصنيع المحلي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الموارد الطبيعية والزراعة والتصنيع والتجارة والخدمات اللوجستية، وقد ركزت ثلث الشركات الصينية على التصنيع، وربعها على الخدمات، ونحو الخمس على التجارة والبناء والعقارات، وبفضل هذه المبادرات، نمى مؤشر المعاملات الصينية الإفريقية إلى ما يقارب 500 مليار دولار سنويا أي 12% من الناتج الصناعي في إفريقيا، أما بالنسبة لقطاع البنية التحتية، فإن الشركات الصينية تستحوذ على ما يقرب من 50٪ من سوق البناء التعاقدي في إفريقيا[23].

كما أصدرت الصين قرارا بإلغاء 23 قرضًا بدون فوائد لـ 17 دولة إفريقية في عام 2021 وهو ما أعلن عنه وزير الخارجية الصيني "**وانغ يي**" "**Wang Yi**"[24]، فضلا عن ذلك، تم تقديم صفقة مفاجئة

للعديد من الدول الإفريقية ترتكز على شعار "إن بلدك لديه ثروات وافرة، لكنك لا تستخدمها لصالحك، فبوسعك أن تستفيد مما لديكم وما نريده"، حيث يمكن استخدام الموارد لتأمين التمويل لبناء الطاقة الكهرومائية، والاتصالات، والطاقة، والمرافق الريفية، ومشاريع الكهرباء التي تعتبر ضرورية لتحديث الدول الإفريقية، كالنفط في الكونغو برازافيل، والسمسم في إثيوبيا، والكاكاو في غانا، بل وحتى التبغ في زيمبابوي، فضلا عن ذلك فإن المساعي الصينية للرخاء المشترك أكدتها صفقة البنية التحتية للتعدين والتنمية المضمونة بالموارد بقيمة 9 مليارات دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي التي دفعت أحد محرري صحيفة فاينانشيال تايمز للقول: "لقد ألقت بكين بأكبر تحدي مباشر حتى الآن للبنية الغربية لمساعدة التنمية في إفريقيا"[25].

وفي إطار جهودها لتحقيق رؤية الرخاء المشترك اقترحت الصين ممثلة برئيسها "**شي جين بينغ**" " **Xi Jinping**" مبادرة التنمية العالمية أثناء خطابه في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2021، داعيا إلى تحسين عملية التنمية العالمية ومساعدة الأمم المتحدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد أشاد العديد من الباحثين والمختصين في الشأن الأفرو-آسيوي بالمبادرة الصينية، مؤكدين على أنها ستساعد الدول الإفريقية على العمل معا لمواجهة التحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأنها دعمت الدول النامية في الاستجابة بفعالية لتأثيرات جائحة كوفيد-19، مع التركيز على التنمية العالمية وفقا لمعايير الاقتصاد الأخضر، وهو ما أيده "**فويو جيكسيكوا**" "**Fuyou Jixiqua**" (باحث في جامعة ديربان للتكنولوجيا في جنوب إفريقيا) والذي أشار إلى أن الدول الإفريقية ستستفيد من المبادرة، خاصة وأن الصين تعهدت بإنفاق مليارات الدولارات لمساعدة الدول الأقل نموا في التعافي من مخرجات الوباء[26].

كما راهنت الصين على تجسيد رؤية الرخاء المشترك في إفريقيا عبر تنفيذ مبادرة الحزام والطريق وتطوير البنية التحتية، وخلال شبكة الأبحاث العالمية السابعة لمؤتمر مبادرة الحزام والطريق 2023 – الذي عقد في جامعة نيروبي الكينية في فيفري 2023 – شجع المتحدثون وكالات الدولة الإفريقية على التعاون مع الجامعات الوطنية والدولية لتعزيز أجندة مبادرة الحزام والطريق من أجل الاستفادة من قاعدة المعرفة الحالية وتحسينها لتحقيق الاستدامة المالية، من جهته أكد "**ستيفن كياما**" "**Stephen Kiama**" (نائب رئيس جامعة نيروبي) على قدرة مبادرة الحزام والطريق على توفير آفاقا هائلة لإفريقيا كونها تمثل دفعة قوية

لتطوير البنية التحتية، فضلا عن ذلك أشار "**جيكسيكوا**" "**Jixiqua**" إلى إنه إلى جانب تطوير البنية التحتية، تلتزم الصين أيضا بتعزيز التعاون مع إفريقيا في إطار مبادرة التنمية العالمية في مجالات تشمل التكنولوجيا والابتكار – عبر اغتنام الفرص الجديدة وتحسين التقدم التكنولوجي لتعزيز الإنتاجية وخلق الوضع الأمثل لتطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية على أساس الانفتاح والعدالة والشفافية – وتغير المناخ وحل النزاعات والقضايا الأمنية[27].

من جهة أخرى وعلى سبيل المثال ومن خلال زيادة الإنفاق على تدريب الموارد البشرية الإفريقية أو تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية للشراكات للمجتمعات الإفريقية المحلية؛ ولكن نظراً لأولوية الصين المتمثلة في تغذية النمو الاقتصادي المحلي باستخدام الموارد الإفريقية وإمكانات السوق، فإن إعادة النظر بشكل أكثر عمقاً في ارتباط الصين الاستراتيجي الشامل بإفريقيا سوف تكون مطلوبة لحل المشاكل الأكثر جوهرية في العلاقات الصينية الإفريقية، ومن المرجح أن يظل الجمود الذي يميز التوجهات السياسية التي تنتهجها الصين في التعامل مع إفريقيا دون تغيير في المستقبل القريب، ويستحق هذا الوضع استجابات فعالة من إفريقيا ومن بقية العالم.

كما تعد المنطقة التجريبية "The pilot zone" (المنطقة التجريبية للتعاون الاقتصادي والتجاري المتعمق بين الصين وإفريقيا)، منطقة ضخمة تم تطويرها بهدف توسيع التجارة الثنائية والتعامل مع الاختناقات في التجارة والتعاون وتحسين الخدمات اللوجستية بين المنطقتين، وتشمل أمثلة الاختناقات النموذجية الوصول إلى الأسواق، والتمويل، والخدمات اللوجستية، والمواهب والخدمات كالتسويق والقانون، وتشمل بعض المبادرات المتوفرة ضمن المنطقة التجريبية التدريب المهني والتعليمي ومركز الخدمات الرقمية الذي يدعم الشركات الصينية في الجهود المبذولة لإشراك إفريقيا اقتصاديًا، كما تشتمل المنطقة على منصة عرض دائمة وخريطة توضيحية[28].

2. مؤشرات تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا بحثا عن الهيمنة:

إحدى الحجج الرئيسية ضد الوجود الصيني في إفريقيا أنها تسعى لتجسيد شكلاً جديدًا من أشكال الاستعمار الجديد بهدف الهيمنة على الموارد الطبيعية للقارة السمراء، فالاستعمار الجديد كشكل غير مباشر من أشكال السيطرة يجعل الصين قادرة على توظيف – لمصلحتها – القوة الثقافية والاقتصادية والسياسية لاستغلال العمالة والموارد في البلدان المستهدفة، وقد يشمل ذلك السيطرة من خلال الاتفاقيات المالية، واستراتيجيات الاستثمار، وفخ الديون، وسياسات الاستثمار غير العادلة، مما يؤدي في الغالب إلى

زيادة التبعية بسبب التجارة غير المتكافئة واستكشاف الموارد، بما في ذلك التنوع البيولوجي، بينما قد تمارس الضغط السياسي من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لتعزيز المصالح والاحتياجات الأمنية لهته الدول، بالإضافة إلى ذلك قد يشمل النمط الجديد للنهج الخارجي الصيني فرض القيم الثقافية أو الأيديولوجيات السياسية على الدول المستهدفة، وبالتالي تقويض الثقافة والقيم والهوية الأصلية[29].

وعلى الرغم من الخطاب الصيني بشأن الاحترام المتبادل والشراكة الاقتصادية والإستراتيجية المربحة للجانبين، فمن الصعب مع ذلك أن نتصور العلاقات الصينية الإفريقية باعتبارها تعاوناً منصفاً ومتبادل المنفعة حقاً، ويتجلى ذلك في التدفقات الاقتصادية بين القارتين وطبيعة الاستثمارات الصينية، التي تبدو غير متوازنة بنيويا وربما محفوفة بالعديد من الرهانات، وإذا كان الميزان التجاري بين الصين وإفريقيا إيجابيا عموما بالنسبة للأخيرة، فإن الفحص الدقيق للتجارة بين القارتين يظهر أن 70% من الواردات الصينية تأتي من أربع دول فقط (أنغولا وجنوب أفريقيا والسودان والكونغو)، كما تسجل ستة عشر دولة إفريقية فقط – وكلها مصدرة للنفط والمعادن – فائضاً تجارياً، في حين تعاني سبعة وثلاثون دولة أخرى من العجز، والأهم من ذلك أن الصادرات الإفريقية تتكون من 70% نفط و15% معادن، في حين تصدر الصين 90% من المنتجات المصنعة إلى إفريقيا (النسيج، الأحذية، الأجهزة الإلكترونية، الدراجات الهوائية الدراجات النارية، والمعدات المختلفة...)[30].

وبعبارة أخرى فإن هيكل التجارة، وكذلك وجهة الاستثمارات الصينية (الموجهة بشكل رئيسي نحو قطاعي التعدين والنفط) وجغرافية المساعدات الصينية لإفريقيا، تتركز قبل كل شيء في عدد قليل من البلدان الكبيرة المصدرة للمواد الخام، وهو ما يؤكد بالفعل جاذبية الموارد الطبيعية للصين، ومن ثم يساهم هذا المؤشر في إعطاء مصداقية لفكرة أن الصين جاءت إلى إفريقيا للاستيلاء على مواردها أو حتى نهبها، مع تجاهل الحقوق الأساسية للسكان، كما أدى دعم الصين للخرطوم وهراري، إلى مبيعات أسلحة صينية للحكومة السودانية في خضم أزمة دارفور وتسليم طائرات مقاتلة إلى موغابي[31].

ووفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام 2019 فإنه من خلال الاستثمارات الرأسمالية والقروض، تتمكن الصين من الوصول إلى الموارد الأساسية وتربط الدول الأجنبية في علاقات سياسية، وهو ما دفع "**إينوكا**" "**Inuka**" إلى اعتبار العمليات العسكرية الصينية المتزايدة كعامل مزعزع لاستقرار عملية السلام في المنطقة، ويجادل كذلك بأن الصينيين نشروا قوات من أجل تلبية

احتياجاتهم المرتبطة بالنفط والمعادن، فعلى سبيل المثال عندما كانت حقول النفط في كردفان على وشك التعرض لهجوم قام الصينيون بنشر جنود لحماية حقول النفط هذه ومصالحها الاقتصادية، كما قامت الصين أيضا بتصدير عدداً كبيراً من الأسلحة إلى زيمبابوي في عهد موغابي، كما برزت مؤشرات عن محاولة الصين لنشر قواتها العسكرية في نيجيريا لحماية أفرادها ومصالحها الاقتصادية وشركات النفط، ومن ثم التحول إلى جزء من حالة الصراع في إفريقيا، وربما ليس الحل[32].

الخاتمة:

في الختام يمكن القول أنه ومن خلال تحليل المعطيات والبيانات التي تضمنتها هذه الدراسة، يتضح أن العلاقات بين الصين والدول الإفريقية تشهد تزايدًا مستمرًا في حجم المبادلات التجارية والتعاون الاستراتيجي، وهو مؤشر على تزايد النفوذ الصيني في المنطقة، الأمر الذي يفرض على الدول الإفريقية خلق توازن بين تعزيز المصالح المشتركة وحماية استقلالها الاقتصادي والسياسي، فالتفاعل مع الصين، وإن كان يحمل فرصا متباينة، إلا أن ذلك لا ينفي أنه قد ينطوي على تحديات ورهانات من شأنها تجسيد الهيمنة الصينية على القارة، وعليه يجب ضبط مسار العلاقات الثنائية بين الجانبين في إطار من التعاون المستدام الذي يحقق المنفعة المتبادلة ويحافظ في المقابل على السيادة الوطنية للدول الإفريقية.

وقد توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية "كلما تغلبت كفة المصالح على كفة القيم، زادت مؤشرات السعي للهيمنة الصينية على القارة الإفريقية"، وذلك راجع إلى أنه كلما كانت المصالح الاقتصادية الاستراتيجية تحتل الأولوية في علاقات الصين مع الدول الإفريقية، كلما كانت هناك مؤشرات أكبر على سعي الصين لتحقيق هيمنة اقتصادية، بل وحتى سياسية، في المنطقة، وهذا يتجسد في نماذج متباينة على غرار الوجود العسكري المتزايد، وكذلك المشاريع الضخمة في إطار الحزام والطريق التي تؤدي إلى تعميق الاعتماد الاقتصادي للدول الإفريقية على الصين.

وبناءً على ما سبق طرحه توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن عرضها في النقاط التالية:

تنامي مؤشرات تطور العلاقات الصينية مع الدول الإفريقية كارتفاع حجم التجارة الثنائية بشكل كبير، وهو ما يعكس اهتمام الصين المتزايد بالقارة من جهة، وفي نفس الوقت يعكس الطابع الاستراتيجي لهذه العلاقات من جهة أخرى.

من خلال تحليل المساعي الصينية لربط القارة الإفريقية بالمشاريع الصينية الضخمة على غرار مبادرة الحزام والطريق، فضلا عن الوجود العسكري الصيني في بعض الدول الإفريقية، وخاصة في جيبوتي، يمكن

ملاحظة تداخل الأبعاد التجارية والسياسية في رسم ملامح العلاقات الثنائية بين الطرفين (الصيني والدول الإفريقية).

على الرغم من الخطاب الرسمي الذي تروج له الصين عن تحقيق مجتمع الرخاء المشترك والتنمية المستدامة والمنفعة العامة لجميع الشعوب في إطار سياسة رابح رابح، فإن المؤشرات تعكس الدور المحوري للمصالح الاقتصادية والسياسية على مسار هذه العلاقات، خاصة عندما يتم التركيز على مسألة الهيمنة الاقتصادية الصينية على بعض القطاعات الحيوية في القارة، كالبنية التحتية والموارد الطبيعية، والتي قد تكون جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد لزيادة النفوذ الصيني في إفريقيا، بما قد يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل الجوانب السياسية والأمنية، مما يدعم فرضية أن هناك محاولات لتحقيق هيمنة اقتصادية وجيوسياسية في القارة.

التوصيات

- من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة، وضمان استفادة جميع الأطراف من هذه الشراكة والعلاقات التعاونية، وتقويض الهيمنة الصينية على القطاعات الحيوية، يجب على الدول الإفريقية التأكد من أن التعاون مع الصين يتم بشفافية كاملة وبمراجعة دورية.
- ضرورة انتهاج الدول الإفريقية لسياسة تنويع البدائل والشركاء، وذلك عبر إقامة علاقات تجارية ودبلوماسية مع عدد أكبر من الشركاء الدوليين لضمان بقاء خياراتها السياسية والاقتصادية مفتوحة.
- لتطوير قدراتها الإنتاجية والصناعية، مع التركيز على رفع مستويات التصنيع المحلي وتنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ينبغي العمل على ترقية وتنمية البنية التحتية المحلية، وذلك من خلال رفع مستويات استفادة الدول الإفريقية من الاستثمارات الصينية في هذا الجانب.
- ضرورة تضمين الأبعاد البيئية في الاتفاقات التجارية والاقتصادية مع الصين، وتحديدا فيما يتعلق بالمشاريع الضخمة التي قد تمتد تداعياتها لتنعكس على البيئة المحلية.
- ضرورة تعزيز العلاقات التعاونية في مجال الأمن والحوكمة بما يحقق الاستقرار لدول المنطقة، مع دراسة وتحديد مضامين الوجود العسكري الصيني في القارة السمراء، هل هو وسيلة لتكريس السلام والاستقرار، أم هو إحدى آليات توسيع مناطق النفوذ وتجسيد سياسات التموقع.

التهميش:

[1]Baohui Zhang, "Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications", Journal of Current Chinese Affairs, No.02, (2010), 39-68, p 40

[2] Wei Liang, "China and the "One Belt, One Road" Initiative (BRI)", Ka Zeng (ed), Handbook on the International Political Economy of China, (USA: Cheltenham, UK and Massahusetts, 2019), p368

[3] "Roles of Northeast Asian countries to facilitate multilateral cooperation: China's approach", 23 Sept 2024, at: https://2u.pw/ckQlT8x

[4] Heng Wang, "Selective Reshaping: China's Paradigm Shift in International Economic Governance", Journal of International Economic Law, No.23, (2020), 583–606, p 589

[5] Baohui Zhang, Op. cit, p 41

[6]معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، سيبيري الكتاب السنوي 2024 التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، 2024، ص 10

[7]Pontus Karlsson, "China in Africa: An act of Neo-colonialism or a win-win relationship?", Master Thesis International Affairs, (Sweden: Linnaeus University, 2020), p 38

[8] Ibid

[9] Jonathan Holslag, "China's New Security Strategy for Africa", Parameters, Vol.39, No.02, (2009), 23-37, p 23

[10] Clifton W Pannell, "China's Economic and Political Penetration in Africa", Eurasian Geography and Economics, Vol.49, No.06, (Nov 2008), 706-730, p 707

[11] Kartik Jayaram, Omid Kassiri, & Irene Yuan Sun, "The closest look yet at Chinese economic engagement in Africa", 28 Apr 2017, at: https://asr.im/zq9XA

[12]فايزة سعيد كاب، "منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي 2024.. نحو تعزيز المصالح المشتركة ودفع العلاقات إلى آفاق أرحب"، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، تاريخ الاطلاع 02 سبتمبر 2024، متاح على الرابط: https://2u.pw/Z9fEQUe2

[13]"ارتفاع حجم التجارة بين الصين وأفريقيا بالنصف الأول من 2024"، تاريخ الاطلاع 23 أوت 2024، متاح على الرابط: https://2u.pw/QFDjMMyG

[14] شريفة فاضل مُحَمَّد بلاط، "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 10، (أفريل 2021)، ص 189

[15]نفس المرجع، ص 189

[16] Wagdy Sawahel, Confucius Institutes increase as another opens in Djibouti, 06 Apr 2023, Retrieved on 15 Mar 2025, de University World News, at: https://2u.pw/I2BhP

[17] Ibid

[18]عادل عبد الغفار وآنا جاكوبز، بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقي، 23 سبتمبر 2019، تاريخ الاسترداد 15 مارس 2025، متاح على الرابط: https://2u.pw/B6wlBpTd

[19] Wagdy Sawahel, Op.cit

[20] Owiti E. Olusanya Ajakaiye, China and Africa – Opportunities and Chal lenges. Paper presented to the Task Force on Strategic Partnership between Africa and the Emerging Countries of the South, Addis Ababa, Ethiopia, 11 – 13 Sept 2006, pp 02,03

[21] Chu Maoming, "China's Common Prosperity Has African Significance", China's Consul General in Lagos, 25 Jan 2022, at; https://2u.pw/j7b3VRA

[22] Marcus Vinicius de Freitas, Op.cit, p 03

[23] Marcus Vinicius de Freitas, The Impact of Chinese Investments in Africa: Neocolonialism or Cooperation?, Policy Brief, Policy Center For The New South, Aug 2023, p 04

[24] Eric Olander, "China cancels 23 interest-free loans to 17 African countries", The Africa Report, Aug 23, 2022, at: https://2u.pw/4yjvQlBb

[25] Deborah Bräutigam, China in Africa: What Can Western Donors Learn? A report for Norfund, Aug 2011, p 03

[26]Otiato Opali, "Africa reaping benefits of push for shared prosperity", China-proposed initiative key to development success, scholars say, China Daily Global, Updated 23 March 2023, at: https://2u.pw/rY1bZlv

[27] Ibid

[28]Lauren Johnston, "China's Africa strategy is shifting from extraction to investment – driven from the industry-rich Hunan region", 24 Aug 2024, at: https://2u.pw/vrB2oyf

[29]Marcus Vinicius de Freitas, Op.cit, p 03

[30] Laurent Delcourt, "La Chine en Afrique: enjeux et perspectives", Alternatives sud , Vol.18, (2011), p 21

[31] Ibid, p 22

[32]Pontus Karlsson, "China in Africa: An act of Neo-colonialism or a win-win relationship?", Master Thesis International Affairs, (Sweden: Linnaeus University, 2020), p 3.